«المالية»: إسقاط الفوائد عمن اقترضوا قبل 30 مارس 2008

الشمالي: قانون جديد للقروض وتقرير مشترك بين الحكومة واللجنة المالية

بعد الوصول إلى اتفاق شامل وتفاهم نيابي حكومي، أصبح قانون إسقاط فوائد القروض قبل 30 مارس 2008 شبه جاهز لإقراره في اجتماع اللجنة المالية الذي يعقد الأحد المقبل.

خرج اجتماع لجنة الشؤون المالية البرلمانية المخصص لمناقشة معالجة فوائد القروض امس الثلاثاء بـ «تفاهم على اعلى مستوى» على حد تعبير نائب رئيس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي الذي أبلغ الصحافيين عقب الاجتماع باتفاق شامل حول معالجة فوائد القروض حتى 30 مارس 2008.

وأضاف الشمالي «سيكون لموضوع القروض قانون جديد»، مشيرا إلى انه اتفق مع اللجنة المالية على تشكيل لجنة فنية من القانونيين الذين يمثلون الحكومة واللجنة البرلمانية، ليعرضوا تصوراتهم النهائية في اجتماع تعقده اللجنة المالية الأحد المقبل 17 الجاري.

وقال: «نتوقع نهاية لهذا الموضوع في هذا الاجتماع لنقدم للناس كل ما يريدون من تسهيلات لحياتهم»، مؤكدا انه «لا مشكلة في القروض بعد ذلك، لا سيما مع وجود ضوابط صادرة من البنك المركزي في 24 مارس 2008 لمنح القروض وفوائدها».

وأوضح ان «الاجتماع المقبل سيشهد نهاية لموضوع القروض لنقدم إلى مجلس الامة أول تقرير مشترك بين اللجنة المالية والحكومة».

من جانبه وصف رئيس اللجنة المالية يوسف الزلزلة الاجتماع مع وزير المالية بالمثمر الى أبعد الحدود، والذي شهد تعاونا لم يتوقعه البعض من قبل الحكومة.

وأضاف أن فكرة الاتفاق كما تم الاعلان في السابق عن مخرج لحالة مالية أثقلت كواهل المواطنين المقترضين قبل 2008/3/30، مبينا انه تم الاتفاق على دخول من يرغب من هؤلاء المقترضين في الصندوق الذي سيدفع كامل القرض إلى البنوك فتسقط الفوائد تلقائيا، ثم تعاد جدولة القرض ليسدده إلى الصندوق هو أشبه بالقرض الحسن.

وأوضح ان «من حق كل المتضررين من عدم وجود ضوابط من البنك المركزي قبل مارس 2008 الدخول في الصندوق كي نطوي صفحة آذت كثيرا من المواطنين، ونتفرغ بعد ذلك للتنمية والقوانين الاقتصادية».

ضحكة مشتركة بين الشمالي والصالح والزلزلة والجبري عقب اجتماع «المالية» أمس (تصوير عبدالله الخلف)

من ناحيتها، ذكرت مقررة اللجنة المالية النائبة صفاء الهاشم أن وزير المالية ومحافظ البنك المركزي بذلا جهودا كبيرة مع جهود اللجنة التي أثمرت اتفاقا على حل مشكلة 66000 قرض هي في الفترة من 2002/2/1 حتى 2008/3/30.

وأضافت ان الدولة ستقوم وفق هذا القانون بعد صدوره من مجلس الامة بشراء أصل الدين فتسقط الفوائد تلقائيا ثم تقوم الدولة بتقسيط ما تم دفعه وبدون فوائد على المواطن، مؤكدة أن هذا القانون ملزم للجميع بغض النظر عن أي استشكال قد تتقدم به البنوك. وأعلن عضو اللجنة المالية النائب محمد الجبري «طي ملف القروض بمباركة حكومية».

وقال الجبري في تصريح صحافي امس: «إذا قلنا فعلنا، فاليوم برهنت الحكومة ممثلة بوزير المالية على صدق تعاونها مع السلطة التشريعية من خلال موافقتها على التقرير الذي خلصت إليه اللجنة المالية والقاضي بأن تقوم الحكومة بشراء أصول قروض المواطنين ما قبل 2008/3/30 وبالتبعية تسقط جميع فوائد تلك القروض».

ورداً على سؤال حول ما إذا كان القانون سالف الذكر يحقق العدالة المرجوة من عدمه، أكد الجبري أنه «ليست هناك عدالة مطلقة إلا عند رب العالمين، ولكن ما خلصنا إليه يحقق عدالة نسبية، تتأتى بإنهاء مشكلة يعاني منها آلاف المواطنين منذ سنوات عدة نتيجة ضعف رقابة البنك المركزي وهشاشة إجراءاته»، مبشراً المواطنين الذين لن يشملهم هذا القانون بالقول: «بإذن الله ستبشرون قريباً بمنحة ألف دينار عند أمير المكارم حفظه الله».

واشاد امين سر مجلس الامة النائب كامل العوضي «بالانجاز الكبير الذي حققته اللجنة المالية بالتعاون مع الحكومة بانهاء قضية قروض المواطنين» مشيرا الى ان «هذا الانجاز هو ثمرة توجيهات سمو الامير للمجلس والحكومة بالتعاون لايجاد حل لانهاء هذه القضية التي ارقت الكثير من المواطنين ممن يقعون تحت طائلة الديون والقروض البنكية».

لاري: اللجنة المالية أقرت «التصالح مع المفلس»

كشف عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب احمد لاري ان اللجنة اقرت في اجتماعها امس تعديلا على قانون المديونيات الصعبة ينص على التصالح مع المفلس، بعد ارتفاع اصوله المرهونة.

وقال لاري في تصريح صحافي امس ان "التعديل الذي اقرته اللجنة وتمت اضافته الى القانون رقم 41 لسنة 1993 ينص على (استثناء من الشروط والاحكام والاجراءات المقررة للافلاس والصلح الواقي من الافلاس المنصوص عليها في قانون التجارة يجوز لمن صدر حكم بشهر افلاسه وزادت موجوداته في اي وقت على قيمة ما يعادل السداد النقدي الفوري لقيمة مديونيته مع الاعباء والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون ان يتقدم الى المحكمة بطلب الحكم بانتهاء التفليسة على اساس سداد ما يعادل السداد النقدي الفوري والاعباء واقرارها والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون.

من جهة اخرى كشف لاري عن اضافة بند جديد على اجتماع اللجنة المالية المقرر اليوم بمناقشة المقترح بتعديل المقدم منه والنائب محمد الجبري على قانون تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة.

واوضح لاري ان "التعديل ينص على اضافة فقرة جديدة تقضي بان يكون للدولة سهم ذهبي في ملكية الشركة التي تأسست وفقا لاحكام هذا القانون ويترتب على تقرير هذه الميزة اعطاء الدولة قدرة تصويتية تمكنها من الاعتراض على قرارات مجلس الادارة والجمعية العامة للشركة حماية للمصلحة العامة".

التميمي: حل «المالية» للقروض ليس عادلاً

اعتبر النائب عبدالله التميمي ما انتهت اليه اللجنة المالية البرلمانية بشأن معالجة فوائد القروض حلا غير عادل، اذ لا يحقق العدالة المنشودة. وقال التميمي في تصريح للصحافيين ان «المعضلة مازالت موجودة وكل ما في الامر استبدال الاسهم من صندوق المعسرين الى صندوق الاسرة، وكان من المفترض ان يشمل الحل جميع المقترضين بمن فيهم الذين كانوا جزءا من الازمة ودخلوا في صندوق المعسرين وعموما الحل اصفه بالجملة المعروفة (لا طبنا ولا غدا الشر)».

«الداخلية والدفاع» أجّلت بتّ التجنيس

ناقشت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية في اجتماعها امس مع مسؤولي الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين في البلاد بصورة غير قانونية (البدون) موضوع ملفات هذه الفئة.

وقال مقرر اللجنة النائب عبدالله التميمي، في تصريح للصحافيين، أن الاجتماع "ناقش المشروع بقانون بشأن تجنيس أربعة آلاف من فئة غير محددي الجنسية، وارتأت اللجنة تأجيل بته لمناقشة التعديلات البرلمانية المقدمة على القانون مع الاطراف الحكومية المعنية".

وبين التميمي أن اللجنة "فضلت تأجيل مناقشة التعديلات التي قدمت على قانون التجنيس لمزيد من الدراسة وعدم الاصطدام بترمّت وتعنت الحكومة، بالاضافة الى توجه بعض النواب"، معلنا ان "قانون تجنيس 4 آلاف من البدون الذي اقر في المداولة الأولى، سيكون على بند ما يستجد من اعمال في الجلسة المقبلة".

وأضاف ان اللجنة ناقشت مع وكيل وزارة العدل عبدالعزيز الماجد المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2012 بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، وارتأت اللجنة تأجيل بت هذا الموضوع كذلك لمزيد من الدراسة.

الراشد يعين 5 مستشارين في مكتبه

الفزيع والغنام وبن سلامة والسبيعي والصالح

اعلن رئيس مجلس الأمة علي الراشد التعاقد مع خمسة مستشارين لمكتب الرئيس هم د. منى الفزيع مستشارة للشؤون الخارجية، وصالح الغنام مستشارا للشؤون الإعلامية، وحمد بن سلامة مستشارا لشؤون مكتب الرئيس.

المستشارون

وقال الراشد عبر حسابه في تويتر انه خلال اليومين القادمين سيتعاقد مع كل من د. هشام الصالح مستشارا للشؤون القانونية، وسعود السبيعي مستشارا للشؤون السياسية، مضيفا «للعلم من حق اي وزير حسب قرار مجلس الخدمة المدنية تعيين خمسة مستشارين في مكتبه بمكافأة مالية قدرها ألفا دينار، ورئيس مجلس الامة يمارس عمل الوزير الاداري في ما يخص المجلس»، متمنيا التوفيق والسداد لمستشاريه الخمسة وان يكونوا عونا له في أداء عمله.

سعود السبيعي

هشام الصالح

تسكين مديرين

من جانبه، أصدر الامين العام لمجلس الأمة علام الكندري قرارات بتسكين مديرين في قطاعات ادارية في مجلس الامة، وشمل القرار تعيين كل من عادل عبدالوهاب القلاف، مديرا لادارة شؤون القرارات التشريعية في قطاع شؤون الجلسات، وسلوى سليمان الشايجي مديرة لادارة شؤون المنظمات في قطاع الأمين العام، وخالد جاسم الفريح مديرا لادارة شؤون مكاتب اللجان في قطاع الشؤون البرلمانية واللجان، ونادية راشد القطان مديرة لادارة الاعداد والمتابعة في قطاع الشؤون البرلمانية واللجان، وخالد عبدالرزاق معرفي مديرا لادارة المحاسبة في قطاع الشؤون المالية، وناصر عبدالقادر العبدالجادر مديرا لادارة مكتب الامين العام في قطاع الامين العام.

مطلوب

مطلوب مندوب مبيعات خبرة خمس سنوات في الأصباغ ومنتجات الأخشاب ويجيد اللغة العربية والانجليزية محادثة وكتابة كما أن لديه سيارة ورخصة قيادة.

يرجى إرسال السيرة الذاتية على البريد الالكتروني
contact@alawama.com

شمس لإنشاء جسور مشاة على «الغوص»

تقدم النائب هاني شمس باقتراح لوضع جسور مشاة في شارع الغوص بمنطقة مبارك الكبير وخاصة عند قطعتي 8 و9 ليتم الربط بين القطع السكنية والأماكن الخدمية والمدارس تسهيلا للمشاة.

«المستقبل» لبحث «إطلاق النار العراقي»

دعت كتلة المستقبل البرلمانية لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية الى عقد اجتماع موسع يضم وزراء الخارجية والدفاع والداخلية والنواب لبحث تداعيات اطلاق النار من قبل الجانب العراقي على فريق ترسيم الحدود ومنعه من وضع العلامات الحدودية.

وقال النائب يعقوب الصانع الذي عقد مؤتمرا صحافيا بمشاركة النائب احمد المليفي "اننا في كتلة المستقبل البرلمانية استشعرنا ضرورة عقد مؤتمر صحافي اتساقا مع ما شهدناه ليلة أمس (أمس الأول) والتداعيات الخطيرة التي حدثت على الحدود الكويتية - العراقية، وما تم بشأن اطلاق نار ومضايقات من الجانب العراقي للحيلولة دون وضع العلامات الحدودية التي يشرف عليها فريق من الامم المتحدة".

وذكر الصانع ان "مثل هذا الحادث لن يمر مرور الكرام لاسيما ان الجانب العراقي ديدنه مضايقة الحدود الكويتية، ونحن لا نستطيع القول ان هناك اهدافا مريبة من حكومة المالكي لكن ندعو وزيري الخارجية والداخلية الى ان يشرحا للمجلس ما دار ليلة أمس (امس الاول) وتداعياته، وما هي ردة فعل الحكومة والاجراءات المتبعة"، مشددا على ان "صبرنا نفد وفي كل مرة يتسع صدرنا ويجب ان نضع الامور في نصابها الصحيح".

الى ذلك، قال النائب احمد المليفي انه "نمى الى علمنا ان هناك اطلاق نار ومضايقات من الجانب العراقي وكان الهدف منها عرقلة رسم الحدود"، مبينا انه "لا نريد اعطاء هذه العملية اكبر من حجمها وفي الوقت نفسه لا نريد تجاهلها وعلينا ان نضعها في حجمها الحقيقي، ولا يكون مرورها عابرا حتى لا تتطور في المستقبل وقد يتعرض ابناؤنا العاملون هناك سواء كانوا عسكريين او مدنيين للاذى".

الدوسري لـ الجريدة: المجلس سيمرر الاتفاقية الأمنية الخليجية

● علي صنيدح

اكد النائب حماد الدوسرى في تصريح لـ "الجريدة" ان مجلس الأمة سيمرر الاتفاقية الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي قريبا، وانه ليس في بنود الاتفاقية أي مخالفة دستورية او دولية أو محظورات شرعية بالأصل، مضيفا ان الاتفاقيه ستكون دعما نحو توجه دول الخليج الى التحول للاتحاد الكونفدرالي الذي دعا اليه الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

وفى ندوة "الاحواز المنسية" التى اقامها الدوسري في ديوانه بمنطقة الصباحية أمس الاول، دعا دول الخليج الى إعادة حساباتها وإعلان اعلى سقف للتلاحم، متسائلا "الاخوة الذين يزعمون انهم سياسيون ويعارضون الاتفاقية الامنية التي يتطلب على دول الخليج الموافقة عليها ماذا يريدون؟ هل يريدون احضان ايران؟".

وأضاف: "من كان ولاؤه لهذا البلد فيجب ان يعامل ويأخذ حقه، ومن كان ولاؤه لايران فليذهب لايران، هذا الكلام ليس للشيعة بل حتى للسنة، من كان ولاؤه لمصر فليذهب لمصر، ونحن مستغنون، ويكفينا ما عندنا، ولاؤنا لهذه الارض ولهذا الحاكم".

سلة برلمانية

حماد: مشاورات مع النواب لاستجواب وزير الصحة

كشف النائب سعدون حماد عن مشاورات مكثفة يجريها مع زملائه النواب لاقناعهم بضرورة استجواب وزير الصحة د. محمد الهيفي، مؤكدا ان المعلومات التي بحوزته لا تحتمل التأخير في استخدام هذا الحق الدستوري. وأضاف حماد، في تصريح صحافي امس، "اذا تمكنت من اقناع زملائي بما املكه من معلومات فان استجواب وزير الصحة سيكون في مدة اقصاها شهران"، مبينا ان الملاحظات والمعلومات التي لديه تتعلق بالعلاج في الخارج والتعيينات والترقيات. واشار الى ان "وزير الصحة يلتف على العلاج بالخارج حيث يقوم بإرسال مقربين منه الى انكلترا او فرنسا او اميركا ويتصل بالمكاتب الصحية هناك لادخال هؤلاء المقربين للعلاج ضمن حالات الطوارئ برغم رفض علاجهم في اللجنة المختصة"، مؤكدا ان "المخالفات غير الطبيعية في وزارة الصحة تستوجب مساءلة الوزير ولا مجال للانتظار اكثر".

البذالي يسأل عن تحويل فوائد ربوية إلى بيت الزكاة

وجه النائب بدر البذالي سؤالا إلى وزير الاوقاف والشؤون الإسلامية شريدة المعوشرجي قال فيه: "نمى إلى علمي أن بعض المتبرعين لبيت الزكاة يقومون بتحويل أموال فوائد البنوك الربوية لحساب بيت الزكاة لعدم رغبتهم في دخول هذه الفوائد مع أموالهم". وقال البذالي: "ما قيمة المبالغ المحولة من المتبرعين؟ وكيف يتم التصرف فيها؟ وكم بلغت هذه الأموال للسنوات من 2007 حتى تاريخ تقديم السؤال؟ وهل هذه الاموال التي يتم ادخالها مع أموال الزكاة تندرج ضمن الميزانية أم لا؟ وهل يتم الصرف من هذه الاموال على مستحقي مساعدات الزكاة؟ إذا كانت الاجابة بنعم فكم المبالغ التي تم صرفها؟".

عاشور يسأل عن زكاة الشركات

وجه النائب صالح عاشور سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي طلب فيه تزويده باسماء كافة الشركات التي دفعت نسبة 1% من الزكاة وقيمة مبلغ كل شركة على حدة.

وتساءل عاشور: «كم حجم اموال زكاة الـ 1% من الشركات؟ وما اوجه الصرف بشكل تفصيلي على الخدمات العامة؟ وما الشركات التي يشغلها قانون الزكاة ولم يتم حتى الان بيعها؟ وما الاجراءات التي اتخذت؟».